جدلية جنسية الآلة الذكية (الروبوت)

The sexual dialectic of intelligent machines (The robot)

بحث مقدم من قب

أ.م.د. ثامر داود عبود الشافعي

أستاذ القانون الدولي الخاص/ كلية القانون- جامعة كربلاء

(thameer.dawod@uokerbala.edu.iq)

الخلاصة

تعد الآلات الذكية (الروبوت) من الوسائل الحديثة والمنتشرة في عصرنا هذا نظرًا إلى دورها الفعال والمهم في مساعدة الأشخاص الطبيعية (الإنسان) بالقيام بأعمالٍ معينة وسد حاجته الضرورية، فضلًا عن الدور الذي تلعبه في مجال الاقتصاد الدولي، لذا أصبح من الضروري تمتع الآلات الذكية (الروبوت) في الوقت الحاضر بجنسية معينة تجنبًا للإشكالات التي تحصل بسبب استخدامها ولما ينتج عنها من أضرار تصيب الغير إلا إن هذه الجنسية لا تمنح لتلك الآلات بوصفها شخصًا وبناءً على الرابطة السياسية والقانونية التي تربط بين الشخص والدولة وإنما تُمنح الجنسية بكونها أشياء مادية (منقولات مادية) وعلى أساس الدولة التي تتم فيها عملية التسجيل لتلك الآلات قياسًا على ما هو متبع بشأن منح الجنسية إلى السفن والطائرات بوصفها منقولات مادية.

الكلمات المفتاحية: الآلة الذكية، الروبوت، جنسية الآلة الذكية، سمات الآلة الذكية، الطبيعة القانونية، منقولات مادية، صوفيا.

Abstract

Robots are one of the modern and widespread means in our current era because their effective and important role in helping humans perform certain tasks and meet their essential needs, and to its role in the international economy. It has become necessary for robots to have a specific nationality at the present time to avoid the problems that arise due to their use and the resulting harm to others. However, this nationality is not granted to these machines as a person and based on the political and legal relationship that links the person to the state. But, nationality is granted as tangible things (material movables) and on the basis of the country in which the registration process for those machines takes place, compared to what is followed regarding granting nationality to ships and aircraft as tangible movables.

Key words: Robots, robot nationality, robot characteristics, legal nature, material transfers, Sophia .

المقدمة.

أولاً/ التعريف بالموضوع.

ظهرت الآلات الذكية في مجتمعاتنا العربية والغربية التي لم يكن يوماً ما في مُخيلة المجتمع الإنساني، أن يُواجه هذا التطور العلمي لذا لم يعد بحثها ترفاً فكرياً، إذ أصبح في الوقت الحاضر نرى الآلات الذكية تنتقل بهدوء واضطراد نحو مجتمعاتنا البشريّة، وتدخل في جميع مفاصل الحياة اليومية، فالرجل الآلي (الروبوت / Robot) هو عبارة عن آلة ذكيّة تسيرُ بشكل ذاتيّ مستقلّ عبر محاكاةٍ عقليةٍ اصطناعيةٍ بغرض القيام بمهامٍ معقدة ودقيقة وهذا ما ساعد الإنسان ومنحه قدرة الوصول إلى أعلى أداءٍ ممكنٍ لإنتاج السلع وتقديم الخدمات دون أخطاءٍ. تعد الآلات الذكية أحد تطبيقات الذكاء الاصطناعي، وهي نتاج التطور الهائل في مجال التكنولوجيا، وتتمتع الآلات الذكية بفوائد ومزايا عديدة بسبب ذكائها الفائق ودخولها في جميع مجالات الحياة كالقانون والطب والإدارة والتدقيق الداخلي في المؤسسات والنقل وغيرها، غير أنه في الوقت نفسه قد ينتج عن استخدامها أضراراً تلحق بالإنسان أو بما يملك إذا ما خرجت هذه الآلات عن برمجتها، وبناءً على ما تقدم ونتيجةً للأهمية العملية والواقعية للآلات الذكية (الروبوت) في الوقت الحالي أصبح من الضروري تسليط الضوء على جنسيتها والبحث فيها.

ثانياً/ أهمية البحث.

يعد موضوع جنسية الآلة الذكية (الروبوت) من الموضوعات الحديثة والمهمة التي لم يتم تناولها من قبل التشريعات والفقهاء؛ لذلك تظهر أهمية البحث في الوقوف على ماهية الآلة الذكية (الروبوت)، فضلاً عن ذلك تسليط الضوء على الطبيعة القانونية للآلة الذكية (الروبوت)، والوصول إلى الأسس المعتمدة في تحديد الجنسية ومنحها لهذه الآلات.

ثالثاً/ مشكلة البحث.

إن مشكلة البحث تتمثل بالتساؤلات الآتية:

- 1- ما المقصود بالآلة الذكية (الروبوت)، وما السمات التي تتمتع بها؟
- 2- هل يمكن أن تتمتع الآلة الذكية بالجنسية؟
- 3- ما الأسس التي يتم اعتمادها في تحديد جنسية الآلة الذكية (الروبوت)؟
- 4- هل عالج المشرع العراقي موضوع جنسية الآلة الذكية (الروبوت) في قانون الجنسية العراقية رقم (26) لسنة 2006 النافذ.

رابعاً/ منهجية البحث.

اعتمد الباحث المنهج التحليلي العلمي الذي يقوم على تحليل الآراء الفقهية التي قبلت في هذا الشأن مع محاولة الباحث الدلو برأيه في المسائل الخلافية، فضلاً عن ذلك الإشارة إلى قانون الجنسية العراقية النافذ.

خامساً/ خطة البحث.

بغية الإحاطة بموضوع الدراسة، ومعالجة إشكاليات الدراسة، والإجابة عما طرّح من تساؤلات، قسمنا هذه الدراسة على مطلبين:

سنتناول في المطلب الأول ماهية الآلة الذكية (الروبوت)، إذ قسمناه إلى فرعين، وسنتطرق في الفرع الأول إلى التعريف بالآلة الذكية (الروبوت)، وفي الفرع الثاني إلى سمات الآلة الذكية (الروبوت). أما المطلب الثاني فقد تم تخصيصه إلى جنسية الآلة الذكية (الروبوت)، وقد تم تقسيمه إلى فرعين، سنتناول الطبيعة القانونية للآلة الذكية (الروبوت) في الفرع الأول، بينما سنخصص الفرع الثاني إلى أسس تحديد جنسية الآلة الذكية (الروبوت).

وتنتهي هذه الدراسة بخاتمة تتضمن عدة نتائج ومقترحات.

المطلب الأول/ ماهية الآلة الذكية (الروبوت)

يقضي الوقوف على ماهية الآلة الذكية (الروبوت) بيان تعريفها من خلال استعراض التعريفات التي وضعها المتخصصون في هذا المجال، فضلاً عن التعريفات القانونية التي طُرحت في هذا الشأن، ومن ثم بيان أهم السمات التي تتمتع بها (الآلة الذكية)، مما يتطلب الأمر تقسيم هذا المطلب إلى فرعين، وسنخصص الفرع الأول إلى التعريف بالآلة الذكية (الروبوت)، وسنبين في الفرع الثاني سمات الآلة الذكية.

الفرع الأول/ التعريف بالآلة الذكية (الروبوت)

إنَّ التعريفات التي طُرحت بصدد الآلة الذكية (الروبوت) عديدة، فهناك تعريفات صدرت من جهات متخصصة في هذا المجال. ومن ذلك، التعريف الصادر عن المعهد الأمريكي للروبوت، والذي عرف الآلة الذكية (الروبوت) بأنها: "مناول يدوي قابل لإعادة البرمجة وتعدد الوظائف ومصمم لتحريك المواد والأجزاء والأدوات والأجهزة الخاصة من خلال مختلف الحركات المبرمجة بهدف أداء مهمات متنوعة⁽¹⁾، بينما عرّف الاتحاد الأوروبي للروبوتات الآلة الذكية (الروبوت) بأنها: "آلية مشغلة قابلة للبرمجة في محورين أو أكثر بدرجة من الاستقلالية تتحرك داخل بيتها لأداء المهام المطلوبة"⁽²⁾، كما إن هناك تعريف آخر للآلة الذكية وضعه الاتحاد الياباني للروبوتات الصناعية، حيث عرفها بأنها: "آلة لكل الأغراض مزودة بأطراف وأجهزة للذاكرة لأداء حركات محددة، تملك القدرة على الدوران والحلول محل العامل البشري بواسطة الأداء الأوتوماتيكي للحركات"⁽³⁾.

وتجدر الإشارة، إلى أنه بجانب هذه التعريفات توجد بعض التعريفات الفقهية، فهناك من عرّف الآلة الذكية (الروبوت) بأنها: "آلة ذكية تعد نموذج للذكاء الاصطناعي، تمتلك القدرة على اتخاذ القرارات"⁽⁴⁾، في حين هنالك من عرفها بأنها: "آلة قادرة على القيام بأعمال مبرمجة سلفاً إما بإيعاز وتحكم من الإنسان أو غير مباشرة من خلال برامج حاسوبية"⁽⁵⁾، كما تم تعريفها بأنها: "كل آلة تتمتع بإمكانية معرفية تشبه أو تفوق ما يقوم به الإنسان، ولها القابلية على التطور من البيئة المحيطة بها بشكل ذاتي مستقل"⁽⁶⁾. مما تقدم يتضح لنا إنَّ التعريفات السابقة تجتمع أو تتفق على أنَّ الآلة الذكية ما هي إلا آلة قابلة للحركة ومصممة للقيام بمهام عديدة تؤديها بشكل تلقائي.

وفيما يتعلق بموقف المشرع العراقي من تعريف الآلة الذكية، فإنه لم يضع تعريفاً معيناً إلى الآلات الذكية (الروبوت)؛ كونه لم يعالج موضوع الآلات الذكية (الروبوت) في التشريع العراقي سواء كان ذلك في قانون الجنسية العراقية رقم (26) لسنة 2006 النافذ أم في النصوص القانونية الواردة في القانون المدني رقم (40) لسنة 1951 المعدل والمتعلقة في موضوع تنازع القوانين، وهذا موقف منتقد إذ إنَّ المشرع العراقي لا يبادر من نفسه بتنظيم هذه المواضيع المهمة، بل نجده يعتمد على الموقف القانوني للتشريعات الأخرى فيما يتعلق بالمسائل المستحدثة، لذلك نعتقد إن واقع الحال يحتم على المشرع العراقي في قادم الأيام أن يدرك مدى أهمية وضرورة التنظيم التشريعي لهذا الموضوع المستجد.

ومن جانبنا يمكننا أن نورد تعريفاً للآلة الذكية (الروبوت) بأنها: "كل آلة قد تتخذ شكل إنسان أو أي شكل آخر، تتمتع بالإمكانية المعرفية التي تشبه إلى حد بعيد ما يقوم به الإنسان من أعمال معينة، ولها القدرة على التعلم التلقائي الذاتي المستقل".

الفرع الثاني/ سمات الآلة الذكية (الروبوت)

إنَّ الآلة الذكية (الروبوت) تتمتع بسماتٍ أساسية تكون مصاحبة لها تتمثل بالآتي:

1- الكيان المادي للآلة الذكية

إنَّ الآلة الذكية تتكون من مجموعة من المكونات الأساسية تمثل الوجود المادي لها والتي تتمثل بـ (الجدع، الأطراف، القوابض، أجهزة الاستشعار، العقل، وحدة التشغيل الطرفية، وحدة التحكم، وحدة القيادة)، وبفضل هذه المكونات تستطيع الآلة الذكية (الروبوت)، التفاعل مع المحيط الخارجي⁽⁷⁾.

2- الاستقلالية

تتمتع الآلة الذكية (الروبوت) بالاستقلال، حيث إنها قادرة على القيام بأعمال مختلفة وبحاجة أقل من التوجيه الإنساني البشري⁽⁸⁾، كما إنها قادرة على التواصل والتفاعل مع الأشخاص دون ترتيب⁽⁹⁾.

والاستقلالية التي يتمتع بها الروبوت هي ذات طبيعة فنية بحتة ودرجتها تعتمد على درجة تعقيد التفاعلات مع البيئة التي يوفرها برنامج الروبوت⁽¹⁰⁾.

3- سمة الذكاء أو إمكانية التفكير

يعد الذكاء أو القدرة على التفكير من السمات الأساسية التي تتسم بها الآلة الذكية (الروبوت)، والذكاء الذي تتمتع به الآلة الذكية يختلف عن الذكاء الذي يتمتع به الإنسان البشري، لذلك يطلق على ذكاء الآلة الذكية بـ (الذكاء الاصطناعي) الذي هو التلقائية (الاستقلالية) التي تقوم بها الآلة الذكية بأداء مهامها دون تدخل البشر⁽¹¹⁾. ويلاحظ على الذكاء الذي تتمتع به الآلة أنه يتسم بالتجرد في طريقة التفكير والتصرف أي لا تؤثر عليه المؤثرات الخارجية كما هو الحال في تصرفات الإنسان البشري، غير أنه لا يتمتع بجميع الخيارات المتاحة للعقل البشري بسبب برمجته والتي غالباً لا تتساوى مع قدرات الإنسان في التفكير والإدراك⁽¹²⁾. مما تقدم نخلص، إلى أن السمات التي تتمتع بها الآلات الذكية (الروبوتات)، والتي تميزها عن غيرها هي سمات ثلاث تتمثل: بالوجود المادي للآلة، والاستقلالية، وأخيراً الذكاء أو ما يسمى بالقدرة على التفكير.

المطلب الثاني/ جنسية الآلة الذكية (الروبوت)

تعد الجنسية أداة لتوزيع الأفراد دولياً على الدول الأعضاء في المجتمع الدولي، كما على أساسها يتم التمييز بين الأجانب والوطنيين من حيث التمتع بالحقوق وتحمل الواجبات، وهي مظهر من مظاهر سيادة الدولة على وطنيها سواء في الداخل أو الخارج، وهي ضابط إسناد في تحديد القانون المختص في عديد مسائل تنازع القوانين كما إنها تحدد المحكمة المختصة في نظر النزاع، وإذا ما سلمنا بتمتع الآلة الذكية (الروبوت) بالجنسية، فإن ذلك يتطلب الوقوف على تحديد الطبيعة القانونية للآلة الذكية (الروبوت)، وبحسب ما إذا كانت هذه الآلة تعتبر شخص أم شيء، فضلاً عن ذلك البحث في الأسس المعتمدة في تحديد جنسية تلك الآلة، ولبيان ذلك سوف نقوم بتقسيم هذا المطلب على فرعين سنتناول في الفرع الأول الطبيعة القانونية للآلة الذكية (الروبوت)، وسنخصص الفرع الثاني إلى بيان أسس تحديد جنسية الآلة الذكية (الروبوت).

الفرع الأول/ الطبيعة القانونية للآلة الذكية (الروبوت)

إن بيان الطبيعة القانونية للآلة الذكية (الروبوت) من الأمور الملحة والمهمة؛ وذلك من أجل التعامل معها وفق نظام أو تنظيم قانوني معين، وهنا يثور في هذا الصدد تساؤل مفاده، ما الطبيعة القانونية للآلة الذكية (الروبوت)؟

للإجابة على هذا التساؤل يمكننا القول: إن النقاش بخصوص هذا الأمر ما زال محتدماً بين الفقه، وهذا ما انعكس بدوره على تكييفها إلى رأيين، فهناك من يرى إن الآلة الذكية هي شخص، وآخر يرى بأنها شيء، وسنتناول هذين الرأيين حسب التفصيل الآتي:

الرأي الأول- الآلة الذكية (الروبوت) بأنها شخصاً.

يتمتع الشخص في القانون بالشخصية القانونية، وهذه الأخيرة لا ترتبط لا بالإرادة ولا بالإدراك ولا بالصفة الإنسانية، بل ترتبط بالحقوق واجبة الحماية⁽¹³⁾؛ لذلك تُعرّف الشخصية القانونية بأنها: (قدرة الشخص وإمكانيته لاكتساب الحقوق وتحمل الواجبات)⁽¹⁴⁾، والأشخاص الذين يعتبرهم القانون ويمنحهم صفة قانونية في التعامل هم قسمين، فالقسم الأول يسمى بالشخص الطبيعي وهو يتمثل بالإنسان، وقسم الثاني يسمى بالشخص المعنوي، وهو مجموعة أشخاص وأموال كالهيئات والجمعيات والمؤسسات⁽¹⁵⁾.

ونظراً لكون الآلة الذكية (الروبوت) تتمتع بقدرات عالية تجعلها ذات استقلال عن الإنسان الأدمي إذ إنها تتمتع بذكاء وقدرات عالية في التعلم التلقائي والتفكير توازي في أغلب الأحيان قدرات الإنسان؛ فلذلك ذهب أنصار هذا الرأي⁽¹⁶⁾ إلى ضرورة منح الآلة الذكية (الروبوت) الشخصية القانونية وإخراجها من حقل الأشياء التي تتطلب عناية وحراسة وإدخالها في حقل أو فئة الأشخاص. بل هنالك من يرى⁽¹⁷⁾ وجود مسوغات توجب الاعتراف للروبوتات بالشخصية القانونية، منها التفاعل الاجتماعي الذي تتمتع به وتجعلها ذات كيان مستقل، والضرورة التي تتمثل بالحاجة القانونية والاجتماعية الملحة التي توجب الاعتراف لها بالشخصية الاجتماعية، وأخيراً الملائمة الاجتماعية التي تتمثل بالسماح للمشرع بالتدخل

بتنظيمها ومنحها الشخصية القانونية. ونحن لا نؤيد الآراء المتقدمة التي توجب منح الآلات الذكية (الروبوتات) الشخصية القانونية، نظراً لعدم إمكانية إدخالها تحت فئة الأشخاص؛ كون الأشخاص وفقاً للقانون قد تكون أشخاصاً طبيعياً تتمثل بالإنسان أو أشخاصاً معنوية وهي مجموعة أشخاص أو أموال تهدف إلى تحقيق غرض معين كالمؤسسات والشركات والهيئات، وكلا التصنيفين لا تنطبق عليه أوصاف الآلات الذكية (الروبوتات).

الرأي الثاني- الآلة الذكية (الروبوت) بأنها شيء.

يقصد بالشيء: (18) كل ما له كيان ذاتي يجعله يتمتع باستقلال عن الإنسان، كالأشجار والأراضي، وهو قد يكون مادياً يدرك بالحواس، وقد يكون معنوياً، فيدرك بالفكر (19)، ودون الخوض في تفاصيل الأشياء وأحكامها وقدر تعلق الأمر بموضوع الدراسة، يذهب أنصار هذا الرأي (20) إلى أن الشكل أو المظهر المادي للآلة الذكية (الروبوتات) يعد من قبيل الأشياء المادية؛ أي: المنقولات المادية؛ وذلك لأن كياناً أو وجود مادي يمكن أن تدركه الحواس. ونحن نؤيد هذا الرأي؛ كونه يذهب إلى اعتبار الآلات الذكية (الروبوتات) أشياء مادية (منقولات مادية)، فضلاً عن ذلك إن هذه الآلات وبما تحتويه من ذكاء اصطناعي تكون خاضعة لبرمجة معدة سلفاً ولم تصل إلى حد الاستقلال المطلق، الأمر الذي يجعلها خاضعة لمسؤولية شخص آخر، ومن ثم فإنها تأخذ حكم الأشياء المادية.

المطلب الثاني/ أسس تحديد جنسية الآلة الذكية (الروبوت)

يعد الروبوت (صوفياً) أول آلة ذكية في العالم تحصل على الجنسية وجواز السفر الوطني، وذلك عندما منحت المملكة العربية السعودية جنسيتها الوطنية لهذه الآلة، وذلك في مبادرة مستقبل للاستثمار والتي استضافتها عاصمتها الرياض في عام 2017م، (21)، غير إن السعودية لم توضح أسس منح الجنسية لهذه الآلة الذكية، الأمر الذي يدفعنا إلى طرح ذات التساؤل وهو، ما الأسس المتبعة في تحديد جنسية الآلة الذكية (الروبوت)؟

إن الجنسية هي رابطة قانونية وسياسية بين الشخص والدولة ويستأثر بها الأشخاص كقاعدة عامة (22)، وبما إن الآلة الذكية تعد من الأشياء حسب ما رجحناه من رأي عند بحث الطبيعة القانونية فليست لها جنسية إلا إنه ضرورة التعامل في تلك الآلة، ونظراً إلى دورها وأهميتها في الاقتصاد الدولي، ولما قد ينتج عنها من أضرار تصيب الغير أصبح من المُحتم الاعتراف للآلة الذكية بالجنسية.

إن الفقه عندما تناول موضوع مدى التمتع بالحقوق كان من ضمنها الحق في منح الجنسية للآلة الذكية (الروبوت) (23)، فالجنسية التي تمنح إلى الآلة الذكية هي ذاتها الجنسية التي تتمتع بها الأشياء كالسفن والطائرات والأقمار الصناعية، على الرغم من أن الجنسية هي رابطة بين الفرد والدولة تقوم على أساس اندماج الفرد في مجتمع الدولة وهذا ما لا يمكن تصوره بالنسبة لهذه الأشياء (24) مما أدى ذلك إلى ظهور اتجاهين في الفقه بخصوص منح الجنسية للأشياء (المنقولات المادية)، حيث ذهب الاتجاه الأول إلى رفض منح المنقولات المادية الجنسية؛ كون هذه المنقولات هي محل للحق لا طرف فيه، في حين يذهب الاتجاه الثاني وهو الاتجاه الراجح إلى تأييد فكرة منح الجنسية للمنقولات المادية نظراً للضرورات العملية والقانونية التي توجب الاعتراف لها بالجنسية (25).

نستنتج مما تقدم بأن الآلة الذكية (الروبوت) حسب الرأي الراجح تتمتع بالجنسية؛ كونها من الأشياء (المنقولات المادية)، وإن أسس تحديد جنسية الآلة الذكية هي ذات الأسس التي تتحدد على أساسها جنسية الأشياء الأخرى كالسفن والطائرات والأقمار الصناعية. وهنا يثور التساؤل التالي، ما الأسس المعتمدة في تحديد جنسية السفن والطائرات والتي بدورها تنطبق على الآلة الذكية عند تحديد جنسيتها؟

للإجابة عن هذا التساؤل يمكن القول: بأنه توجد هنالك أسس عديدة بشأن منح الجنسية للسفن والطائرات (26) والتي تنطبق على الآلة الذكية (الروبوت) بوصفها أشياء مادية وحسب التفصيل الآتي:

1- الأساس الأول يذهب إلى الاعتداد بدولة الصنع، حيث تحمل هذه المنقولات المادية جنسية الدولة التي صنعت فيها⁽²⁷⁾.

2- وهناك أساس يعتمد في منح الجنسية إلى المنقولات المادية على معيار الملكية الوطنية لهذه المنقولات؛ وذلك حرصاً على حصر الحماية الوطنية التي تتولد عن الجنسية بالمصالح الوطنية فقط دون الأجنبية⁽²⁸⁾.

3- ثمة جانب آخر يمنح الجنسية إلى المنقولات المادية اعتماداً على الدولة التي يتم تسجيل تلك المنقولات فيها بحيث تحمل هذه المنقولات جنسية الدولة التي تمت فيها عملية التسجيل. و الجدير بالذكر يعد هذا الأساس هو الأساس الذي جرى عليه العرف الدولي والذي أخذت به الاتفاقيات الدولية وتشريعات الدول ومنها التشريع العراقي حيث جرى العمل في العراق على تمتع السفينة والطائرة بالجنسية العراقية عندما تسجل في السجلات العراقية المعدة لهذا الغرض⁽²⁹⁾.

نستنتج من جميع ما تقدم، إنَّ الأساس التي تتحدد على أساسها جنسية الآلة الذكية (الروبوتات) هي ذات الأساس التي تتحدد على أساسها جنسية السفن والطائرات، باعتبار إن جميع ما ذكر هي منقولات مادية ومن ثم تحكمها ذات الأساس، غير إننا نعتقد إن الأساس الأقرب في تحديد جنسية الآلة الذكية (الروبوت) هو الأساس الذي يعتد بدولة تسجيل الآلة الذكية أكثر من الأساس الذي يعتد بدولة الصنع، وهذا ما يمكن ملاحظته عند منح الجنسية للروبوت صوفيا حيث إنها حصلت على جنسية المملكة العربية السعودية على الرغم من إنها صنعت في دولة أخرى. وتجدر الإشارة بأنَّ المشرع العراقي لم يورد نصاً قانونياً يتضمن الإشارة بصورة صريحة إلى الأساس الذي ينبغي اعتماده في منح الجنسية للآلات الذكية، وعليه نقترح على المشرع العراقي وضع نصاً واضحاً بهذا الصدد في قانون الجنسية العراقية النافذ وبالصيغة الآتية: (تُمنح الآلات الذكية (الروبوتات) جنسية الدولة التي تتم فيها إجراءات التسجيل بوصفها منقولات مادية).

الخاتمة.

بعد الانتهاء بفضل الله من بحث موضوع (جدلية جنسية الآلة الذكية "الروبوت")، لا بد من أن تسجل الدراسة أهم النتائج التي توصلت إليها، لتنتهي بعد ذلك بوضع ما تراءى للباحث من مقترحات.

أولاً/ النتائج.

1- إنَّ الفقه القانوني والمتخصصين في مجال البرمجيات الإلكترونية وضعوا تعريفات عديدة إلى الآلة الذكية (الروبوتات) وكما موضح في متن هذا البحث، في حين نلاحظ إنَّ المشرع العراقي لم يضع تعريفاً للآلة المذكورة لعدم معالجة موضوع الآلات الذكية في التشريع العراقي، ومن جانبنا فقد عرفنا للآلة الذكية (الروبوت) بأنها: " كل آلة قد تتخذ شكل إنسان أو أي شكل آخر، تتمتع بالإمكانية المعرفية التي تشبه إلى حد بعيد ما يقوم به الإنسان من أعمال معينة، ولها القدرة على التعلم التلقائي الذاتي المستقل".

2- تتسم الآلة الذكية "الروبوت" بسمات ثلاث تتمثل بالكيان المادي والاستقلالية والذكاء.

3- لم يتم الاتفاق حول الطبيعة القانونية للآلة الذكية (الروبوت) بل اختلف الفقه حول طبيعتها وعلى رأيين، فالرأي الأول يذهب إلى كونها شخص قانوني، في حين يذهب رأي آخر إلى كونها شيء مادي. ويمكن القول بأنَّ الرأي الأخير هو الرأي الراجح بوصفها منقولات مادية.

4- توصلنا إلى أنَّ الآلة الذكية (الروبوت) تتمتع بالجنسية أسوة بالأشياء أو المنقولات المادية التي تتمتع بالجنسية.

5- أنَّ الأسس التي تتحدد على أساسها جنسية الآلة الذكية (الروبوت) هي ذات الأسس التي تتحدد على أساسها جنسية السفن والطائرات بحكم كونها جميعاً تعتبر أشياء أو منقولات مادية إلاَّ إنه الأساس أو المعيار الرئيس الذي يمكن الاعتماد عليه في منح الجنسية إلى الآلات الذكية هو الأساس الذي يأخذ بالدولة التي يتم التسجيل فيها.

ثانياً / المقترحات.

1- نقترح على المشرع العراقي ضرورة معالجة موضوع الآلات الذكية (الروبوت) لمسايرة المستجدات الحاصلة في الوقت الحالي بشأن استخدام الآلات المذكورة وتعريفها بالصيغة الآتية: " كل آلة قد تتخذ شكل إنسان أو أي شكل آخر، تتمتع بالإمكانية المعرفية التي تشبه إلى حد بعيد ما يقوم به الإنسان من أعمال معينة، ولها القدرة على التعلم التلقائي الذاتي المستقل".

2- نقترح على المشرع العراقي إضافة نص إلى قانون الجنسية العراقية رقم (26) لسنة 2006م، يحدد فيه المعيار الذي تتحدد على أساسه جنسية الآلات الذكية على أن يعتمد فيه معيار أو أساس دولة تسجيل المنقول عند تحديد الجنسية وبالشكل الآتي: (تُمنح الآلات الذكية (الروبوتات) جنسية الدولة التي تتم فيها إجراءات التسجيل بوصفها منقولات مادية).

3- نقترح ضرورة منح الآلات الذكية (الروبوت) الجنسية؛ نظراً للدور الفعّال الذي تلعبه في الاقتصاد الدولي، وتجنباً للإشكالات التي قد تحصل بسبب استخدامها والحاق الأضرار بالغير الذي ينبغي تحمل المسؤولية بشأنها، أخذين بنظر الاعتبار بكونها شيئاً مادياً وليس شخصاً قانونياً.

4- ندعو الباحثين والمتخصصين في مجال القانون بفرعيه الخاص والعام بضرورة القيام بدراسات قانونية معمقة فيما يتعلق بالآلات الذكية والذكاء الاصطناعي بغية رفق القضاء بها.

الهوامش.

- (1) مشار إليه لدى، د. سعيدة بو شارب، د. هشام كلو، المركز القانوني للروبوت على ضوء قواعد المسؤولية المدنية، بحث منشور في مجلة الاجتهاد القضائي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، مجلد (14)، العدد(29)، 2022م، ص432.
- (2) نقلاً عن: م.م. عمر مال الله المحمدي، الطبيعة القانونية للروبوتات الذكية - دراسة تحليلية مقارنة، بحث منشور في مجلة الباحث للعلوم القانونية، كلية القانون، جامعة الفلوجة، المجلد (4)، العدد (1)، 2023م، ص240.
- (3) نقلاً عن: د. سعيدة بو شارب، د. هشام كلو، مصدر سابق، ص498.
- (4) jan philipp Albrecht, Julia reda, max andersson, position on roboctice and artificial intelligence, p.3. تاريخ الزيارة 2024/6/30م. <https://felixreda.eu/wp-content> متوفر على الموقع الإلكتروني.
- (5) محمد عرفان الخطيب، المركز القانوني للإنسالة (الروبوت)، قراءة في القواعد الأوروبية للقانون المدني للإنسالة لعام 2017م، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، س6، العدد(4)، 2018م، ص98.
- (6) أحمد نعمة خضير الجبوري، تنازع الاختصاص التشريعي في الضرر الناشئ عن الآلة الذكية (دراسة مقارنة)، أطروحة دكتوراه، كلية القانون، جامعة كربلاء، 2024م، ص54.
- (7) م.م. عمر مال الله المحمدي، مصدر سابق، ص246 و247.
- (8) وخير مثال على ذلك الروبوت صوفيا فهو آخر ما توصل إليه الذكاء الاصطناعي.
- (9) د. نساخ فطيمة، الشخصية القانونية للكائن الجديد (الشخص الافتراضي والروبوت)، بحث منشور في مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد(5)، العدد(1)، 2020، ص218.
- (10) م.م. عمر مال الله المحمدي، مصدر سابق، ص247.
- (11) أحمد نعمة خضير الجبوري، مصدر سابق، ص53.
- (12) م.م. عمر مال الله المحمدي، مصدر سابق، ص251.
- (13) الشخصية القانونية مقال منشور على الموقع الإلكتروني، <https://www.annajah.net> تاريخ الزيارة 2024 / 6 / 17م.
- (14) مها الدحام، تعريف الشخصية القانونية، بحث منشور على الموقع الإلكتروني، <https://mawdoo3.com> تاريخ الزيارة 2024/6/17م.
- (15) سامية لقرب، استحسان إقرار الشخصية القانونية للروبوتات الذكية، بحث منشور في مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة عمار ثلجي، الأغواط، الجزائر المجلد (16)، العدد(1)، 2023م، ص871.
- (16) يُنظر كل من: د. تهاني حامد أبو طالب، الروبوت من منظور القانون المدني المصري (الشخصية والمسؤولية)، بحث منشور في مجلة البحوث الفقهية والقانونية، المجلد (34)، العدد (37)، القاهرة، 2022، ص162، م.م. عمر مال الله المحمدي، مصدر سابق، ص259-261. عمر نافع رضا العباسي، النظام القانوني للذكاء الاصطناعي، دراسة مقارنة، المركز العربي للدراسات والبحوث العلمية، القاهرة، 2023، ص112.
- (17) شريف محمد غانم، دور الوكيل الإلكتروني في التجارة الإلكترونية، بحث منشور في مجلة كلية الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، العدد(2)، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، مصر، 2010م، ص717.
- (18) والجدير بالذكر بأن الأشياء تقسم إلى أشياء مادية ومعنوية، وإلى عقارات ومنقولات، وعقارات بالتخصيص ومنقول بحسب المال، وإلى عامة وخاصة، وإلى مملوكة وغير مملوكة، وإلى قابلة للاستهلاك وغير قابلة للاستهلاك. للمزيد من التفصيل ينظر كل من: د. محمد طه البشير، د. غني حسون طه، الحقوق العينية، ج1، الجمهورية العراقية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بلا سنة طبع، ص11، م.م. عمر مال الله المحمدي، مصدر سابق، ص253.
- (19) أحمد نعمة خضير الجبوري، مصدر سابق، ص58.
- (20) leo wada, de la machine a lintelligence artificielle ; vers un regime juridique dedie aux robots, petites affiches labaseextenso, n257, 2018, p.7
- نقلاً عن: م.م. عمر مال الله المحمدي، مصدر سابق، ص254.
- (21) ماذا يعني حصول الروبوت صوفيا على الجنسية السعودية، مقال منشور على الموقع الإلكتروني، <https://www.alhurra.com/tech> تاريخ الزيارة 2024/6/24م.
- (22) د. عز الدين عبد الله، القانون الدولي الخاص، دار النهضة العربية، القاهرة، 1972، ص8. بن عيسى حياة، جنسية السفينة ودورها في حل النزاعات البحرية، بحث منشور في المجلة الجزائرية للقانون البحري والنقل، بلا مجلد، العدد(4)، بدون ذكر سنة النشر، ص37.
- (23) د. همام القوصي، نظرية الشخصية الافتراضية للروبوت وفق المنهج الانساني، دراسة تحليلية، بحث منشور في مجلة جيل الأبحاث القانونية المعقدة، مركز جبل البحث العلمي، العدد (35)، لبنان، 2019، ص15.
- (24) د. إبراهيم أحمد إبراهيم، القانون الدولي الخاص (الجنسية)، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002م، ص36.

(25) أسس تعيين جنسية أنواع من المنقولات، مقال منشور على الموقع الإلكتروني، <https://uomosul.edu.iq> / تاريخ الزيارة 2024/6/25م.

(26) والجدير بالملاحظة إنَّ للسفن والطائرات أهمية كبيرة على صعيد العلاقات الدولية الخاصة والتجارة الدولية الأمر الذي يفرض تبعيةها إلى دولة معينة من خلال تمتعها بجنسيتها، لأن عدم تحديد تبعيتها لدولة معينة يؤدي إلى اضطراب في العلاقات الدولية العامة والخاصة على حد سواء، كما إن تمتع السفينة أو الطائرة بجنسية دولة معينة يرتب عدة نتائج من حيث الامتيازات البحرية والخضوع للقانون الوطني وكذلك عند تطبيق القانون الدولي وأيضاً عند ولادة الأطفال على ظهرها في تحديد جنسية الدولة التي يتمتعون بها. د. عباس العبودي، شرح أحكام قانون الجنسية العراقية رقم 26 لسنة 2006، دار السنهوري، بيروت، 2015م، ص109-111.

(27) د. إبراهيم أحمد إبراهيم، مصدر سابق، ص37.

(28) د. غالب علي الداودي، د. حسن محمد الهداوي، القانون الدولي الخاص، ج1، الطبعة1، العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة، 2010م، ص148.

(29) د. عباس العبودي، مصدر سابق، ص112.

قائمة المصادر.

أولاً/ الكتب القانونية.

- 1- إبراهيم أحمد إبراهيم، القانون الدولي الخاص (الجنسية)، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002م.
- 2- عباس العبودي، شرح أحكام قانون الجنسية العراقية رقم 26 لسنة 2006، دار السنهوري، بيروت، 2015م.
- 3- عز الدين عبد الله، القانون الدولي الخاص، دار النهضة العربية، القاهرة، 1972م.
- 4- عمر نافع رضا العباسي، النظام القانوني للذكاء الاصطناعي، دراسة مقارنة، المركز العربي للدراسات والبحوث العلمية، القاهرة، 2023م.
- 5- غالب علي الداودي، د. حسن محمد الهداوي، القانون الدولي الخاص، ج1، الطبعة1، العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة، 2010م.
- 6- محمد طه البشير، د. غني حسون طه، الحقوق العينية، ج1، الجمهورية العراقية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بلا سنة نشر.

ثانياً/ الأطاريح والبحوث العلمية.

- 1- أحمد نعمة خضير الجبوري، تنازع الاختصاص التشريعي في الضرر الناشئ عن الآلة الذكية (دراسة مقارنة)، أطروحة دكتوراه، كلية القانون، جامعة كربلاء، 2024م.
- 2- بن عيسى حياة، جنسية السفينة ودورها في حل النزاعات البحرية، بحث منشور في المجلة الجزائرية للقانون البحري والنقل، بلا مجلد، العدد(4)، بلا سنة نشر.
- 3- تهاني حامد أبو طالب، الروبوت من منظور القانون المدني المصري (الشخصية والمسؤولية)، بحث منشور في مجلة البحوث الفقهية والقانونية، المجلد (34)، العدد (37)، القاهرة، 2022م.
- 4- سامية لقرب، استحسان إقرار الشخصية القانونية للروبوتات الذكية، بحث منشور في مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة عمار تليجي، الأغواط، الجزائر المجلد (16)، العدد(1)، 2023م.
- 5- سعيدة بو شارب، د. هشام كلو، المركز القانوني للروبوت على ضوء قواعد المسؤولية المدنية، بحث منشور في مجلة الاجتهاد القضائي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، مجلد (14)، العدد(29)، 2022م.
- 6- شريف محمد غانم، دور الوكيل الإلكتروني في التجارة الإلكترونية، بحث منشور في مجلة كلية الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، العدد(2)، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، مصر، 2010م.
- 7- عمر مال الله المحمدي، الطبيعة القانونية للروبوتات الذكية - دراسة تحليلية مقارنة، بحث منشور في مجلة الباحث للعلوم القانونية، كلية القانون، جامعة الفلوجة، المجلد (4)، العدد (1)، 2023م.
- 8- محمد عرفان الخطيب، المركز القانوني للإنسالة (الروبوت)، قراءة في القواعد الأوربية للقانون المدني للإنسالة لعام 2017م، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، س6، العدد(4)، 2018م.
- 9- نساخ فطيمة، الشخصية القانونية للكانن الجديد(الشخص الافتراضي والروبوت)، بحث منشور في مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد(5)، العدد(1)، 2020م.
- 10- همام القوسي، نظرية الشخصية الافتراضية للروبوت وفق المنهج الانساني، دراسة تحليلية، بحث منشور في مجلة جبل الأبحاث القانونية المعمقة، مركز جبل البحث العلمي، العدد (35)، لبنان، 2019.

ثالثاً/ المواقع الإلكترونية.

- 1- <https://felixreda.eu/wp-content> والخاص بالبحث jan philipp Albrecht, Julia reda, max andersson, position on robocitce and artificial intelligence.
- 2- <https://www.annajah.net> والمتعلق بالمقال الشخصية القانونية.
- 3- <https://mawdoo3.com> والخاص بالبحث تعريف الشخصية القانونية للباحثة (مها الدحام).
- 4- <https://www.alhurra.com/tech> والخاص بالمقال ماذا يعني حصول الروبوت صوفيا على الجنسية السعودية.
- 5- <https://uomosul.edu.iq> والمتعلق بالمقال أسس تعيين جنسية أنواع من المنقولات.